

## دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة المالية العالمية

د. ودان بوعبدالله

أستاذ محاضر

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

### ملخص:

الأزمة المالية دفعت إلى التفكير العميق حول دور البنك المركزي في منع ، إدارة وحل مثل هذه الأزمات. عند حدوثها، العديد من البنوك المركزية تجد نفسها تتعامل مع مواقف صعبة ، فرض ذلك توسيع بشكل كبير استخدام أدوات التدخل التقليدية واستحداث أخرى جديدة. وفي الوقت نفسه قام نقاش حاد من جانب النصيب الواجب اتخاذه من قبل البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي. الكلمات المفتاحية: بنوك مركزية، أزمة مالية، رقابة البنكية، تنظيم بنوكي، دول متقدمة.

### Résumé:

La crise financière a suscité une réflexion profonde sur le rôle de la banque centrale dans la prévention, la gestion et la résolution de ce type de crise. Lorsque celle-ci est survenue, plusieurs banques centrales ont dû faire face à des situations difficiles, qui imposaient d'étendre fortement le recours aux instruments d'intervention classiques et d'en introduire de nouveaux. Parallèlement s'est engagé un débat intense sur la part que devraient prendre les banques centrales dans le maintien de la stabilité financière.

Mots clés: banques centrales, crise financière, contrôle bancaire, réglementation bancaire, pays avancés.

### تمهيد:

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي تعتبر امتداد لأزمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الأمريكية أحد أقوى الأزمات المالية التي عرفها التاريخ ، وتمثلت توابعها في الهزة التي تعرضت لها العديد من البنوك الاستثمارية، والتي تكبدت خسائر ضخمة أدت إلى انهيار العديد منها.

وقد سعت كل البلدان المتأثرة بالأزمة إلى صياغة الحلول واقتراح البدائل الكفيلة لوضع حد لتداعياتها ، ومن أهم إجراءات مواجهتها تتمثل في تلك التي تقوم بها البنوك المركزية من خلال تطبيق اصلاحات تهدف إلى تقوية البنوك الاستثمارية، إلى جانب تعزيز مشاركتها في الوقاية منها، وذلك بوضع نصوص تنظيمية وحملات وقائية يمكنها تخفيض عدد الأزمات المالية قدر المستطاع.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين كالآتي:

أولاً: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية؛

ثانياً: إتباع منهج يضمن الاستقرار البنكي.

أولاً: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية:

نحاول في البداية الوصول إلى تعريف شامل للأزمة المالية، بعد ذلك نقوم بربط الدورة الاقتصادية بالأزمات المالية، ثم نتعرض إلى أنواعها.

**1- تعريف الأزمة المالية:** تعبر الأزمة المالية عن الانهيار الشامل للنظام المالي بكل مكوناته، فهي تؤثر على مجمل المتغيرات المالية، تتميز بسلوك يقوم على محاولة كل المتعاملين التخلي عن الأصول المملوكة فجأة وفي نفس الوقت بتغيير طبيعتها وتحويلها، هذا التصرف يعكس الرغبة في الحصول على أصول جديدة يعتبرون أنها تحتوي على ميزتين غير موجودتين في الأصول القديمة التي كانت في حوزتهم من قبل وهي القبول والقدرة على التفاوض، أي إمكانية استبدالها بسرعة وبدون أي قيد أو أجل، وإمكانية تحويلها بسهولة إلى سيولة بدون تكبد خسارة في رأس المال. وانطلاقاً من هذه الفكرة يمكن إعطاء تعريف ثاني للأزمة المالية والتي هي عبارة عن ارتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود لأغراض احتياطية<sup>1</sup>.

كما يقصد كذلك بالأزمة المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، وينعكس ذلك في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية<sup>2</sup>.

**2- الأزمات الاقتصادية الدورية:**

هناك حقيقة أكدتها مختلف المدارس الاقتصادية تتمثل في أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل إلى التدهور، كما تؤكد هذه الظاهرة نظرية الدورة الاقتصادية، التي تبدأ عموماً بمرحلة قصيرة من الازدهار ثم يليها بعد ذلك مرحلة طويلة من الأزمة، من هنا تبرز صيغة المقولة الشهيرة التي تؤكد على أن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية.

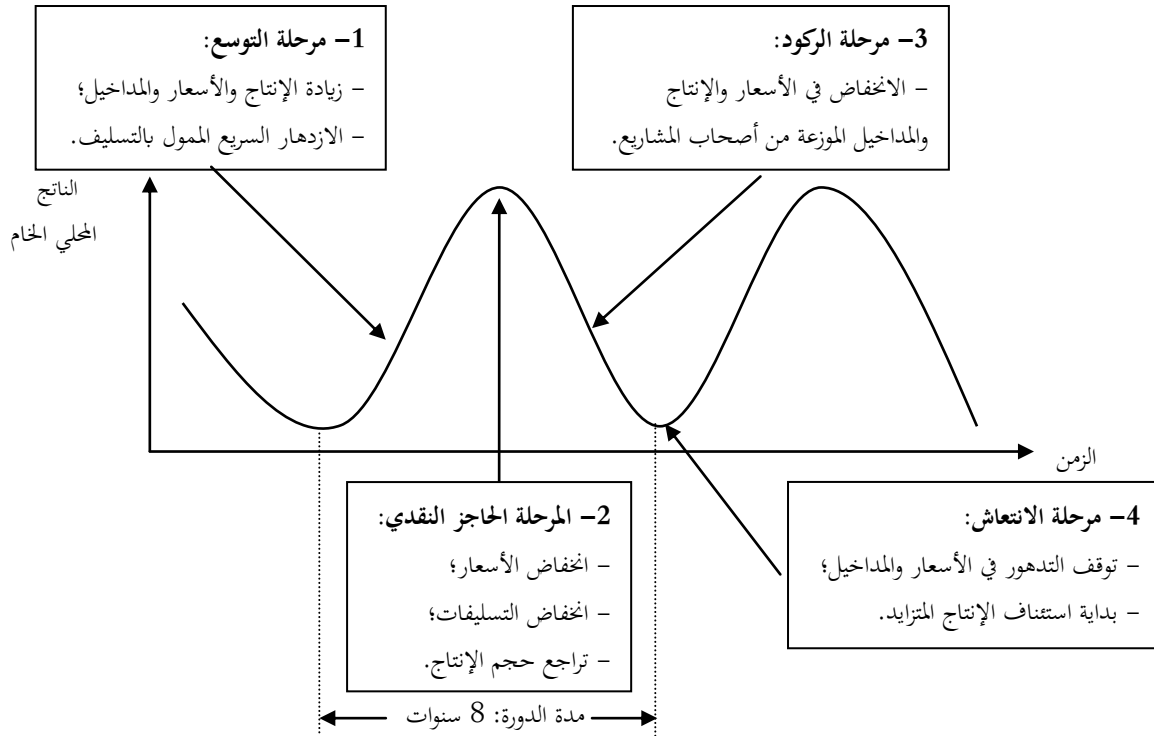
<sup>1</sup> E. Barthalon: Crises financières : Un panorama des explications, Revue Problèmes Economiques, n° 2595, 16 décembre 1998, p 1.

<sup>2</sup> عرفات تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 200.

## أ- دورة كليمنت جوغلار « Clément Juglar » :

وكان كليمنت جوغلار في سنة 1860 أول من طرح فكرة تناوب فترات الركود الاقتصادي والتوسع مع قدر من الانتظام<sup>3</sup>، فقد لاحظ العودة الدورية للأزمات ، كما يعتبر أن إعادة تكوينها تدوم 8 سنوات في المتوسط، وحدثت 13 دورة جوغلار ما بين الفترة 1825 حتى 1938.

الشكل رقم 01: دورة جوغلار (8 سنوات)



Source : Michel Bialès ; Rémi Leurion ; Jean-Louis Rivaud : l'Essentiel sur l'économie, Berti Editions, Alger, 2007, p334.

فقد بين أن النشاط الاقتصادي يتألف من سلسلة ذات أربعة مراحل ، فالبداية تكون بمرحلة التوسع، والتي يستمر فيها الازدهار حتى يصادف حاجزا نقديا، فيدخل النشاط الاقتصادي في ركود، إلى أن تتكرر الدورة مع عودة مرحلة الانتعاش من جديد.

ومن جهة أخرى، هناك الدورات القصيرة أو البسيطة وهي دورات كيتشن « Kitchen »، التي تدوم في المتوسط 40 شهرا، وتكون ذات أنشطة محددة مثل دورات البناء والدورات الزراعية<sup>4</sup>، وتم التوصل إليها من خلال دراسة سلسلة زمنية تم تغطيتها من سنة 1807 حتى 1937<sup>5</sup>.

<sup>3</sup> Abdellah Ali Toudert: cycles et crises économiques, la Revue des Sciences Commerciales, n° 01, institut national de commerce, 2002, p 6.

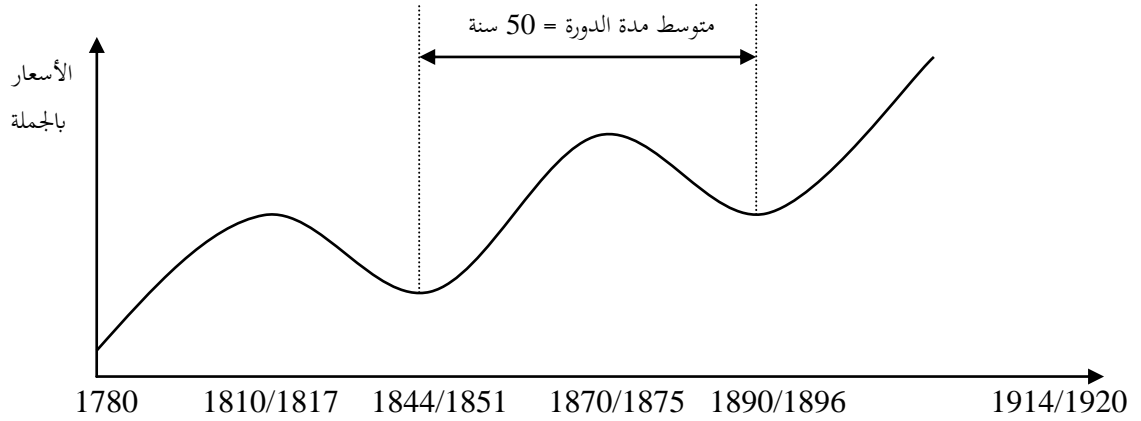
<sup>4</sup> Michel Bialès ; Rémi Leurion ; Jean-Louis Rivaud : op.cit, p334.

<sup>5</sup> Abdellah Ali Toudert: op.cit, p 7.

### ب- دورة كوندراتييف « Kondratieff » :

في سنة 1920 الاقتصادي الروسي كوندراتييف بين وجود دورات للأسعار متوسط مدتها 50 سنة (أنظر الشكل رقم 2)، فهو يرى أن تغيرات الأسعار تعكس في نفس الاتجاه التغيرات في الأرباح والنشاط الاقتصادي ، فحسب شومبيتر الابتكار الذي تم إدخاله إلى المؤسسات سواء على المنتجات أو وسائل الإنتاج أو التنظيم هـ و الذي يهيب تقلبات الأنشطة الاقتصادية<sup>6</sup>.

الشكل رقم 02: دورة كوندراتييف



Source : Michel Bialès ; Rémi Leurion ; Jean-Louis Rivaud : op.cit, p337.

### 3- أنواع الأزمات المالية:

يمكننا تصنيف الأزمات المالية إلى أربعة أنواع:

أ- أزمة سعر الصرف: تحدث عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى انخفاض حاد في قيمتها.

ب- الأزمة البنكية: تندلع عندما يتعرض بنك أو عدد من البنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب<sup>7</sup>.

ج- أزمة المديونية الخارجية: تعني أن بلداً أو مجموعة بلدان أصبحت غير قادرة على خدمة مديونيتها الخارجية.

د- الأزمة البورصية: تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية مما تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة وتؤدي آثاراً غير مواتية للاقتصاد الحقيقي<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> Michel Bialès ; Rémi Leurion ; Jean-Louis Rivaud : op.cit, p 337.

<sup>7</sup> اسم الكاتب غير موجود: مواجهة الأزمات، نصح جديد للوقاية من الأزمات وحلها، مجلة التمويل والتزمية، المجلد 39، العدد4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002، ص6.

<sup>8</sup> محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 192.

ولكن الملاحظ هو الترابط والتشابك فيما بين هذه الأزمات المالية، بمعنى أنه في حالة ما إذا اندلعت إحداها أدت إلى بعض أو كل الأزمات الأخرى.

#### 4- الظروف التي ساعدت على تراكم واندلاع أزمة المالية العالمية:

أ- انفجار فقاعة شركات الانترنت والتكنولوجيا في عام 2000: والتي فقدت جاذبيتها أمام شركات العقار، هذه الأخيرة بدأت أسهمها في الارتفاع بصورة مستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبح شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار نتيجة كونه أكثر أمنا وربحا<sup>9</sup>. ولمواجهة الانكماش الاقتصادي، ال بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرر خفض كبير في أسعار الفائدة لدعم القيمة الحقيقية للأصول<sup>10</sup>.

ب- الأموال الرخيصة: لتعزيز النمو الاقتصادي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة معدلات الفائدة المنخفضة التي وصلت 1% في عام 2003، فاستخدمها محافظوا البنوك الأمريكية للتمويل وبدون معيار لشراء العقارات، مع المراهنة على استحالة اتجاه تغير أسعارها نحو التناقص، مشجعين على توزيع مكافآت سخية، مع مراعاة تساهل وكالات التصنيف وهيئات الرقابة، وهذا ما دفعها إلى تسيير غير مسؤول لإدارة المخاطر، بإعطاء قروض عقارية لسكان ذوي الدخل المنخفض، كما اخترعت قروض موجهة لأشخاص بدون دخل، لا عمل أو أصول، أي قروض "سامة"، ليس هناك أي ضمان باستثناء الرهن على الممتلكات المكتسبة، ولم يأخذ في الحسبان ركود السوق عند الانتهاء من إنشاء البرنامج البنائي الواسع، وفي نفس الوقت الزيادة الكبيرة في تكلفة الائتمان<sup>11</sup>.

أما بؤادر الأزمة فلقد ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من 1% إلى 5.25% ما بين جوان 2004 وأوائل عام 2006<sup>12</sup> (أنظر الشكل رقم 03)، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، ومن ثم أسعار العقارات انخفضت في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية<sup>13</sup> إلى أقل من قيمة ضمانها، وفي ظل هذه الظروف أعلنت عدة شركات عقارية وبنوك وشركات تأمين إفلاسها، وكان آخرها في سبتمبر 2008 بنك ليمان براذرز "Lehman Brothers"، فسيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة، وما إن بدأت كأزمة مصرفية

<sup>9</sup> Klein Laure: La crise des subprime, origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation, Revue Banque, Paris, 2008, p22.

<sup>10</sup> Bruno Colmant, Chantal Samson : l'année du krach, De Boeck & Larcier, Bruxelles, 2009, p19.

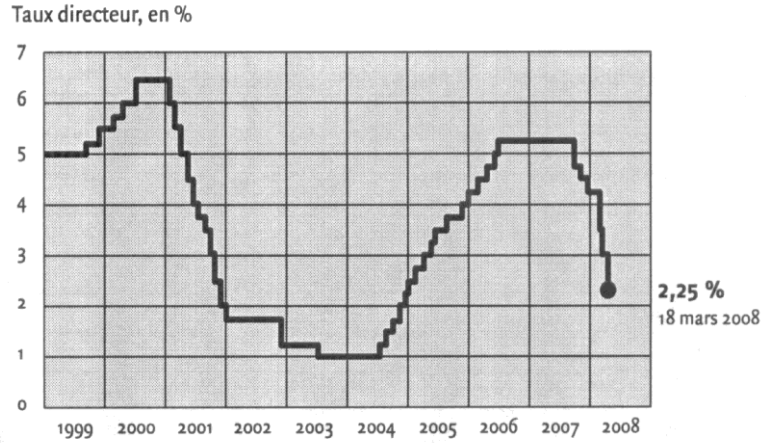
<sup>11</sup> Hocine Bénissad: la crise financière et économique : une chronologie simplifiée, El Watan, 11 décembre 2008, p 8.

<sup>12</sup> Agnès Chevallier: l'économie mondiale 2009, La Découverte, Paris, 2008, p 11.

<sup>13</sup> سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008، ص ص 32-34.

حتى امتدت إلى الأسواق المالية العالمية، وزعزعت استقرار البورصات العالمية، ليعلن بذلك اندلاع الأزمة المالية العالمية.

### الشكل رقم 03: تطور معدل الفائدة للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الفترة 1999-2008



Source : Klein Laure : op.cit, p 23.

ج- قروض الرهن العقاري الأقل جودة: المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهنه، وحين ترتفع قيمة العقار المرهون يحاول صاحبه ونتيجة سهولة الحصول على قرض الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيلها.

د- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية: وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية، على أنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

هـ- المشتقات المالية: البنوك لم تكتفي بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها في إصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على

قروض أخرى<sup>14</sup>. وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن توسع اشتقاق الأدوات المالية يعتمد على الثقة في تحقيقها لمكاسب مستقبلية، ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية، انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة تزامم الجميع على تصفية مراكزهم، فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شللها، كما أن من أهم أهداف المشتقات المالية هو مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث، وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها.

و- نمو نشاط المضاربات: نتج عن توسع نشاط المضاربة لسوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أرباح عالية، فالتسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين شجعت على التوسع الكبير للاستثمار في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعاره الحقيقية والسوقية<sup>15</sup>. فالاتحاد العام للباءة في الولايات المتحدة الأمريكية يزعم أن نسبة العقارات المشتراة لأغراض المضاربة تمثل 28% من إجمالي المبيعات في عام 2005 و 22% في عام 2006<sup>16</sup>.

ز- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة: تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، أو على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، وعلى الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي فهي تشجع المستثمرين للإقبال على الأوراق المالية<sup>17</sup>.

---

<sup>14</sup> محمد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص ص 7-8.

<sup>15</sup> جميلة الجوزي: أسباب الأزمة المالية وجذورها، ورقة مقدمة في ندوة "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 10.

<sup>16</sup> وشاح رزاق: الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 18.

<sup>17</sup> أحمد شعبان محمد علي: الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، ورقة مقدمة في ندوة "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 19-20 ديسمبر 2009، ص 8.

## ثانياً: إتباع منهج يضمن الاستقرار البنكي:

ويتم ذلك عن طريق ضخ البنوك المركزية الكبرى للسيولة بصفة مستمرة، توسيع نطاق الضرائب على البنوك، بالإضافة إلى تقوية أجهزة التنظيم والرقابة البنكية.

### 1- ضخ البنوك المركزية الكبرى للسيولة بصفة مستمرة:

من السمات التي ميزت الأزمة عجز العديد من المؤسسات المالية عن تمديد القروض القائمة أو الحصول على تمويل جديد، فقد أصبحت أكثر اعتماداً على أسواق التمويل قصير الأجل، والذي عرضها إلى مخاطر عند نضوبه، بينما تراجع دور المودعين التقليديين الذين تتيح ودائعهم تمويلاً أكثر استقراراً<sup>18</sup>، ولذلك اضطرت البنوك المركزية إلى التدخل بمبالغ كبيرة وبأساليب متنوعة<sup>19</sup>.

فمنذ أن بدأت الأزمة في عام 2007، اتسع كثيراً حجم الميزانيات العمومية لبنك إنجلترا، البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ووقعت البنوك المركزية ذاتها في مأزق على مستوى السياسات، فواجهت صعوبة في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية من جديد لدرء مخاطر الركود لأن أسعار الفائدة كانت منخفضة. ونتيجة ذلك، اعتمدت سياسات غير تقليدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسواق المالية ومكافحة الركود عن طريق إنعاش الطلب الكلي.

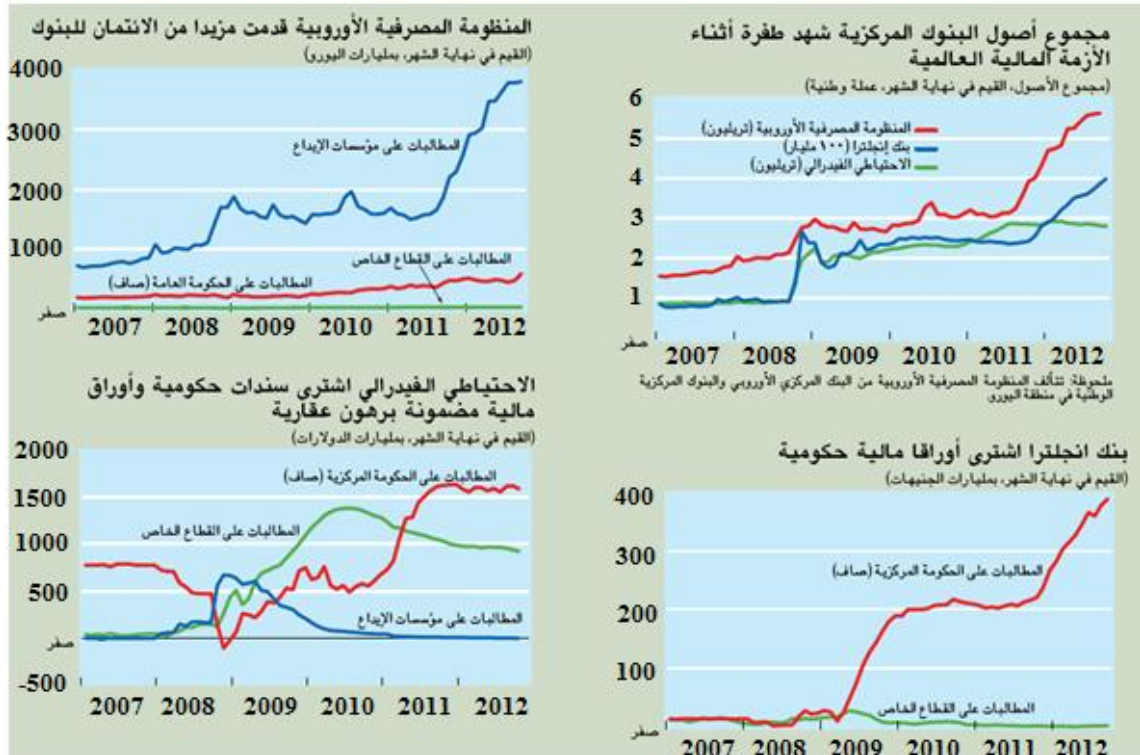
وبالرغم من أن كل بنك من هذه البنوك المركزية اتخذ منهاجاً مختلفاً، فقد عمل كل من البنوك الثلاثة بقوة لضخ السيولة كل في اقتصاده وسعى إلى تعزيز النمو (الشكل رقم 04). فقام بنك إنجلترا بتنفيذ سياسة تسيير كمي موجهة ركزت في معظمها على شراء أوراق مالية حكومية، ومنذ مارس 2009 إلى نهاية 2012، بلغ إجمالي مشتريات بنك إنجلترا من الأوراق المالية الحكومية (ويطلق عليها سندات الدين الحكومي «gilts») 14% من إجمالي الناتج المحلي. واتخذ البنك المركزي الأوروبي طائفة من التدابير، منها عمليات التمويل طويلة الأجل وبرنامج أسواق الأوراق المالية المحدود لدعم السندات السيادية. أما سياسة التسيير الكمي التي أطلقها الاحتياطي الفيدرالي فقد استخدمت لشراء كل من السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية لتخفيض العائدات طويلة الأجل، لاسيما أسعار الفائدة على القروض العقارية السكنية.

<sup>18</sup> جين غوبات، ألكسندر شاييو، سالمون غراي، آندي جوبست، كازوهيرو ماساكي، هيروكو أورا، مارك ستون: مخاطر السيولة النظامية، تعزيز صلاية المؤسسات والأسواق أمامها، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص1.

<sup>19</sup> جين غوبات، ثيودور بارنهيل جونيور، أندرياس جوبست، تورغوت كيسنباي، هيروكو أورا، تياغو سيفيرو، ليليانا شوماخر: كيف يمكن معالجة الشق النظامي في مخاطر السيولة، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011، ص1.



#### الشكل رقم 04: السيولة التي تم ضخها من قبل البنوك المركزية الكبرى خلال الفترة 2007-2012



المصدر: ريكاردو دافيكو، برايان جون غولدسميث: مرجع سابق، ص 43.

وبرغم اختلاف موضع تركيز كل بنك من هذه البنوك المركزية الثلاثة إلى حد ما، كانت النتيجة واحدة وهي سرعة تضخم ميزانياتها العمومية. ومنذ أن بدأت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في أوت 2007 إلى غاية نهاية 2012، نمت الميزانية العمومية لبنك إنجلترا بواقع 380%، وتضاعفت الميزانية العمومية للمنظومة البنكية الأوروبية بواقع 241%، وبلغ نمو الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي 221%<sup>20</sup>.

فالبنوك المركزية تمتلك سلطة إيجاد مبالغ كبيرة من الاحتياطات، مما يعطيها القدرة على منع انتقال مشكلات السيولة في القطاع المالي إلى الاقتصاد العيني. كما أنها تعمل باعتبارها مقرض الملاذ الأخير للبنوك التي تتمتع بالملاءة لكن تنقصها النقود الحاضرة، وإذا لزم الأمر للنظام البنكي ككل. وقد توسع خلال الأزمة دورها في توفير السيولة لضمان الاستقرار المالي، فلم تقم بمساعدة البنوك التجارية فحسب، بل أقرضت أيضاً المؤسسات المالية غير البنكية الكبرى. وأصبح عدد من البنوك المركزية الكبرى هم صناع أسواق الملاذ الأخير بقبول أوراق مالية لا يمكن بيعها في السوق كضمان إضافي مقابل تقديم قروض. كما وفر العديد منها النقد الأجنبي لبنوك محلية

<sup>20</sup> ريكاردو دافيكو، برايان جون غولدسميث: الميزانيات العمومية المتضخمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2012، ص 43.

تواجه صعوبات في تعبئة الأموال بالعملة الأجنبية. وأدت هذه التدابير الرامية إلى مساعدة أسواق مالية مهمة والحفاظ على الاستقرار المالي إلى التخفيف من قيود السيولة ودعم أسعار الأصول.

كما أن ضخ النقود لدعم الأسواق يتضمن مخاطر ائتمانية يمكن أن تسبب خسائر للبنك المركزي، فالدعم الكبير للسيولة يمكن أن يثير توقعات بتلقي الدعم في المستقبل، ويجعل الأطراف الفاعلة في السوق تتخذ قرارات أكثر مخاطرة واستنادا للاعتقاد بأنه سيتم كفالتها إذا ساءت الأمور مرة أخرى. ومن المحتمل أن يؤدي ضخ البنك المركزي لمبالغ كبيرة من السيولة في سوق المال إلى الحد من حوافز الأطراف الفاعلة في السوق على التداول فيما بينها، وبذلك يقلص حجم الأسواق القائمة فيما بين البنوك وأسواق المال، ويؤدي في النهاية إلى إضعاف البنية التحتية للسوق بعد خروج البنك المركزي<sup>21</sup>.

وقد شجعت أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصاديات المتقدمة استخدام الرفع المالي، لتخفيض تكلفة الاقتراض على الشركات، وبالتالي تكون نسب خدمة الدين أفضل، مما يسمح للمستثمرين على تحقيق عائد مرتفع<sup>22</sup>. بالإضافة إلى أنها حسنت بعض مؤشرات سلامة البنوك، مع دعم الاقتصاد والاستقرار المالي على المدى القصير<sup>23</sup>. ولكن قد يكون لها آثار جانبية غير مرغوبة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي كلما طالت مدة تطبيقها، فقد تكون عاملا مشجعا للبنوك على تجديد القروض المتعثرة بدلا من معالجة الخلل في ميزانيتها العمومية، ومنه تزيد من مخاطر الائتمان على المدى المتوسط، وذلك يفسر ارتفاع المخاطر المتصورة في السوق بشأن عدم سداد التزامات البنوك على أثر التصريحات التي تصدرها البنوك المركزية بشأن سياساتها النقدية<sup>24</sup>.

وتنطوي مشتريات السندات واسعة النطاق على تكاليف ومخاطر محتملة، فإذا ارتفعت عائدات السندات يسجل البنك المركزي خسائر في الأوراق المالية التي يمتلكها. كما يجب أن تصمم إستراتيجية بيع أو خفض حيازة السندات بدقة لأنها قد تسبب زيادة حادة في العائدات طويلة الأجل، وتسفر عن آثار التشديد النقدي غير المقصودة. وربما كان الأمر الأهم هو أن برنامج شراء السندات يمكن أن يخلق انطباعا بأن البنك المركزي يقوم باستبدال السندات الحكومية بنقود منشأة حديثا. وقد يكون برنامج شراء السندات محل ترحيب الحكومة في

<sup>21</sup> مارك ستون، كينجي فوجيتا، كوتارو إيشي : سلوك غير تقليدي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011، ص 41.

<sup>22</sup> صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية، جوان 2011، ص 3.

<sup>23</sup> صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، 17 أبريل 2013، ص 6.

<sup>24</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، انخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة يمكن أن يعيد المخاطر المالية إلى الارتفاع، 11 أبريل 2011، ص 1-2.

البداية، حيث تساهم العائدات الأقل في حدوث توفير في المالية العامة، لكن بمجرد أن ينتقل محور تركيز سياسة البنك المركزي إلى التشديد، من المحتمل أن ينشأ تعارض في المصالح بين البنوك المركزية والحكومة.

فعندما يشتري الاحتياطي الفيدرالي سندات طويلة الأجل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى مقابل دولارات منشأة حديثاً "الاحتياطات"، فإنه يقلل معروضها في السوق، فترتفع أسعارها ويقل عائدها، وتنخفض عائدات الأوراق المالية طويلة الأجل الأخرى على نحو يتماشى مع عائدات السندات الحكومية، مما يجعل الاقتراض أقل تكلفة. والهدف هو زيادة قدرة البنوك على الإقراض وتعزيز قيمة الأصول، مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وقد أجرى الاحتياطي الفيدرالي جولتين من برامج شراء السندات على نطاق واسع، الأولى من مارس 2009 إلى ماي 2010، والثانية من نوفمبر 2010 إلى جوان 2011، حيث أدى برنامج شراء السندات إلى تخفيض العائدات، وساعد في تعزيز التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. وللتصدي لهذه المخاطر، يجب تحديد أهداف برنامج شراء السندات في فترة مبكرة، وبشكل خاص يتعين احترام الاستقلال الذاتي للبنك المركزي، فبالعالية المصادقية منها اعتمدت بدرجة كبيرة على هذه السياسات، والتي انطوت في أغلبها على زيادات ضخمة في الأصول السائلة المحلية<sup>25</sup>.

ومن شأن معايير بازل 3 الكمية لإدارة مخاطر السيولة العالمية أن تدعم استقرار القطاع البنكي وتساهم بشكل غير مباشر في تخفيف مخاطر السيولة النظامية. كما أنها تتعلق في الأساس بالسلامة الاحترازية الكلية، وذلك برصد الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه قرارات إدارة السيولة في إحدى المؤسسات على بقية مؤسسات النظام المالي، وبالتالي إجراء تقدير لقيمة مساعدات السيولة التي يمكن أن تتلقاها المؤسسات من البنك المركزي. ويمكن أن يؤدي التقدير السليم لقيمتها إلى تقليص حجم الدعم الذي يسمح به البنك المركزي في وقت الضغوط وأن يساهم في الحيلولة دون تحول نقص السيولة النظامية إلى مشكلات إعسار واسعة النطاق والتأثير على الوساطة المالية والاقتصاد العيني<sup>26</sup>.

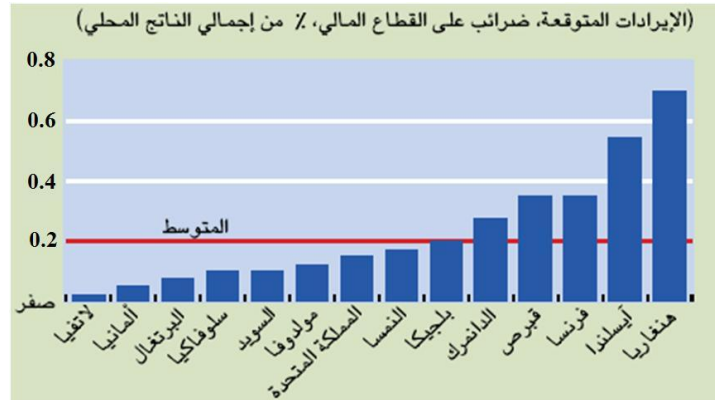
## 2- توسيع نطاق الضرائب على البنوك:

<sup>25</sup> مارك ستون، كينجي فوجيتا، كوناروايشي: مرجع سابق، ص 41.

<sup>26</sup> جين غوبات، ثيودور بارنهميل جونيور، أندرياس جوبست، تورغوت كيسنباي، هيروكو أورا، تياغو سيفيرو، ليليانا شوماخر: كيف يمكن معالجة الشق النظامي في مخاطر السيولة، مرجع سابق، ص 2-3.

لقد قامت العديد من الحكومات باستحداث ضرائب على القطاع البنكي (الشكل رقم 05)، والتي ينظر إليها بطريقتين: أولاً، يمكن في حالة تطبيقها على السلوك الذي ينطوي على مخاطر، أن تكون أداة تصحيحية تقلل من احتمال حدوث أزمات مستقبلية. وثانياً، يمكن أن تكون وسيلة تضاف من خلالها إلى الخزائن الحكومية الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الأزمات التي وقعت في الماضي وأي أزمات تقع في المستقبل، فهي تسمح مع الوقت بزيادة كفاءة توزيع الخسائر.

#### الشكل رقم 05: الضرائب المفروضة على القطاع المالي بعد وقوع الأزمة في الدول أوروبية\*



**المصدر:** جيف غوتليب، غريغوريو إيمبافيدو، آنا إيفانوفا: فرض ضرائب على التمويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012، ص46.

ويمكن تحديد بعض المصادر المحتملة للمخاطرة النظامية كما يلي:

- أ- الحجم ودرجة الترابط: إذا كانت البنوك المعنية تعتبر أكبر من أن تفشل أو ترتبط بعلاقات أكثر من اللازم بمؤسسات مالية أخرى، فإنها تستفيد من الانخفاض المصطنع لتكاليف التمويل، لأن المستثمرين يفترضون أن الدولة ستتدخل لإنقاذها إذا ما تعرضت لإعسار، ويشجع هذا الدعم الشركات على أن تصبح كبيرة، ومن شأن فرض ضريبة تساعد على موازنة هذا الدعم أن تحد من الحافز أن تصبح المؤسسة مؤثرة على النظام المالي.
- ب- المعالجة غير المتماثلة للمنافع والتكاليف: تتوفر حماية لبعض البنوك لتحمل المخاطر، لأنها أكبر من أن تفشل، مما تحفز الجميع للإقدام المفرط على المخاطر، ولمعالجة ذلك يمكن فرض ضرائب أعلى على الأرباح التي تتجاوز حداً معيناً، ونظراً لأن بعض العوائد الزائدة يمكن أن تدفع في صورة أجور بما في ذلك المكافآت، فإن فرض ضرائب على الأجور التي تتجاوز مستوى معين يؤدي نفس الغرض.

\* الضرائب المفروضة على القطاع المالي في أوروبا الغربية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية ارتفعت حصيلاً بصورة مباشرة بنحو 0.2% من إجمالي الناتج المحلي السنوي.

ج- هيكل التمويل: في أوقات مختلفة أثناء الأزمة، وجه لوم زعزعة استقرار القطاع المالي والاقتصاد إلى البنوك لإفراطها في الاعتماد على التمويل بالجملة المعروف بتقلبه النسبي (الاقتراض قصير الأجل غالبا من البنوك والمؤسسات مالية أخرى) وعلى التمويل الأجنبي، ويمكن أن يؤدي فرض ضريبة على مصادر التمويل المتقلبة إلى تشجيع البنوك على التحرك باتجاه مصادر التمويل أكثر موثوقية، مثل الودائع والتمويل المحلي الأطول أجلا.

د- تواتر المتاجرة في الأوراق المالية: إن قيام مؤسسات مالية بالمتاجرة في الأوراق المالية بتواتر مرتفع يسهم في خلق تقلبات زائدة أو فقاعات في أسعار الأصول، مما يفضل فرض ضرائب مباشرة عليها.

كما ينظر إلى أربعة أنواع رئيسية من الأدوات الضريبية، منها ضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، ضريبة المعاملات المالية، ضريبة النشاط المالي، بالإضافة إلى إصلاح ضريبة دخل الشركات.

ويعتمد تأثير الضرائب على تفاصيل تصميمها، فينبغي أن تفرض على أوسع نطاق ممكن، مع استبعاد عدد محدود من المؤسسات، ذلك يشجع المؤسسات على تغيير تصنيفها للاستفادة من المعاملة الضريبية الأفضل، ومن شأن ذلك أن يفشل الغرض الذي وضعت من أجله. وبوجه أعم، يمكن أن يكون لاقتران فرض الضريبة على المؤسسات المخالفة آثار سلبية، مثل الكشف عن التي تشكل مخاطرة نظامية، وهو ما يمكن أن يعطي للأسواق إشارات إلى أنه سيجري إنقاذها. ويركز الوعاء المناسب لأي ضريبة على أهدافها، ففرض ضرائب يكون مناسباً إذا كانت السلطات تسعى لتصحيح سلوك معين. ولكن بوجه عام، ينبغي النظر في التأثير الكلي لمختلف الضرائب والمتطلبات التنظيمية على البنوك<sup>27</sup>.

### 3- تقوية أجهزة التنظيم والرقابة البنكية:

عقب اندلاع الأزمة المالية العالمية، كان هناك مقترحات عديدة لإصلاح أنشطة الإشراف على النظام المالي العالمي، والتي ينصب تركيزها على تقوية القواعد التنظيمية خاصة على البنوك، كالترتيبات المتعلقة برأس المال، السيولة، رصد مخصصات خسائر القروض أو ترتيبات التعويضات. وهذه التحسينات، خاصة زيادة رأس المال واحتياطي السيولة الوقائي، يفترض أن تجعل النظام المالي العالمي أكثر قدرة على استيعاب وزيادة الدعم لكبح إفراط البنوك في خوض المخاطر. ومع ذلك، فإن تغيير القواعد وحده لا يكفي لتعزيز الاستقرار المالي إذا كانت

<sup>27</sup> جيف غوتليب، غريغوريو إيمبافيدو، آنا إيفانوفنا: مرجع سابق، ص ص 44-46.

جودة تطبيقها -أي الرقابة- غير فعالة. ولا تزال عملية الرقابة البنكية وممارسات إدارة المخاطر في البنوك تتسم بطابع تقديري، بغض النظر عن تطبيق قواعد جديدة أو إحكام القواعد القائمة<sup>28</sup>.

كما تمثل الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتهجها البنوك المركزية بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية، وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات والقروض قبل أن يحدث التعثر، والزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار الثقة في القطاع البنكي والإقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم وبالتالي انهيار النظام البنكي.

إن ممارسة رقابة فعالة مهمتها التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم، ولديها ما يكفي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها البنكية. فهي تشجع وجود جهاز بنكي فعال وقادر على المنافسة والاستجابة لحاجيات الجمهور من الخدمات المالية، حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة<sup>29</sup>. وإنه من الضروري أن تقوم السلطات النقدية بتطوير الرقابة البنكية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتتبية والميدانية بالتحقق من مدى التزام البنوك بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للبنوك للكشف المبكر عن أي تدهور يحصل فيها<sup>30</sup>.

وتستند الرقابة القوية إلى افتراض قدرة وإرادة الجهات الرقابية على اتخاذ الإجراءات الملزمة في الوقت المناسب، وحتى تتوافر لها القدرة على التصرف، يجب أن يكون لديها ما يكفي من السلطة القانونية، الموارد، الإستراتيجية الواضحة وعلاقات العمل القوية مع الجهات التنظيمية الأخرى. وحتى تتوفر لها الإرادة في اتخاذ الإجراءات، يجب أن يكون لديها تفويض واضح، استقلالية في العمل، موظفون على مستوى عال من المهارة وأن تكون على علاقة جيدة مع الجهاز البنكي. كما أن أغلبية القواعد التنظيمية البنكية سواء المتعلقة بإدارة المخاطر أو بكفاية رأس المال أو تصميم برامج العمل التصحيحي ضد البنوك تخضع أو تعتمد بشدة على التقديرات الصادرة عن الجهات الرقابية، وفي هذا الخصوص هناك تحديان كبيران:

<sup>28</sup> سيد ريجان زامل: يوم الفصل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010، ص ص 44-45.

<sup>29</sup> بريش عبد القادر، غراية زهير: مقررات بازل (3) ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي بالشف، الجزائر، المنعقد يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص ص 197-296.

<sup>30</sup> صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFT نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011، ص 358.

أ- غالبا ما تكون القواعد التنظيمية تمثل الحد الأدنى للمتطلبات، ونادرا ما تحدد ما هو ملائم لكل بنك، لذلك فإن أحد الشروط الأساسية للتطبيق السليم للقواعد هو من خلال اعتماد منهج فكري رقابي يعتبر القواعد التنظيمية البنكية بمثابة الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.

ب- يجب أن تكون الهيئات الرقابية لديها القدرة والرغبة في تنفيذ قواعد مبنية على المفهوم التنظيمي المتعارف عليه وهو التناسب، الذي يقتضي تطبيق القواعد حسب ظروف كل بنك، على أساس حجمه ودرجة تعقيده أو خصائص المخاطر التي يواجهها، بدلا من اعتماد منهج الحل الواحد الذي يناسب الجميع<sup>31</sup>.

كما يمكن القول أن الغرض من التنظيم هو تناول أنواع معينة من الأنشطة التي كانت أساس الأزمة، والذي يطلق عليه نظام الظل البنكي، لذلك يجب مراجعة الأنشطة والمؤسسات التي يتعين أن يشملها نطاق التنظيم، وهو ما يطلق عليه بالمحيط التنظيمي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى التفاعل ما بين السماسرة، الوسطاء، شركات الاستثمار ذات الغرض الخاص، الكيانات الوسيطة التي ترعاها البنوك، صناديق الاستثمار المشترك في أسواق المال، صناديق التحوط ومجموعة متنوعة من المؤسسات المالية، إلى إفراز حالة من عدم التناسق النظامي المتزايد بين الأصول الأطول أجلا والخصوم قصيرة الأجل التي كانت تمولها، واعتمدت بعض المؤسسات على أدوات أقصر أجلا شبيهة بالودائع ومتداولة في أسواق المال بدلا من اعتمادها على الودائع التقليدية<sup>32</sup>.

ولذلك يجب أن تكون جهات الإشراف على البنوك راغبة وقادرة على تقييد أنشطة البنوك في مجال تحمل المخاطر في مرحلة مبكرة حتى ولو كان مركزها المالي قوي، وأن تكون لديها مساندة سياسية قوية من أعلى مستويات الحكومة، فالتدخل التنظيمي المبكر لا يمكن أن ينجح إلا بمساندة سلطة تنظيمية بنكية عالية المصدقية ولديها من السلطة المؤسسية ما يمكنها من تنفيذ المهمة المكلفة بها في ضمان الأمن والسلامة المالية بفاعلية<sup>33</sup>.

ونظرا لأهمية التقديرات في تنفيذ كل القواعد التنظيمية البنكية، فإنه من الضروري أن يركز صناع السياسات على تقوية الرقابة قدر تركيزهم على تغيير القواعد التنظيمية ذاتها، وأهم الخيارات الممكنة تتمثل في إرساء ثقافة رقابية قوية في كل سلطة تنظيمية، تعزيز قدرة المراقبين ورغبتهم في ممارسة التقدير السليم، وضع نظام إنذار مبكر بغية تعزيز التدخل الرقابي، مطالبة البنوك ذات الأهمية النظامية بتقليص حجمها إذا كانت الموارد الرقابية غير كافية

<sup>31</sup> محمد جميل عزم: متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، ديسمبر 2011، ص ص 45-46.

<sup>32</sup> لورا كودريس، أديتيا نارايين: إصلاح عيوب النظام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص 15.

<sup>33</sup> ريجان زاميل: الفلسفة التنظيمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2009، ص 51.

بالنسبة لحجم ودرجة تشعب الكيان الخاضع للتنظيم، تحسين جودة أداء المختصين في الرقابة المالية<sup>34</sup>، أن يكون للمراقبين السلطة المناسبة والآليات المؤسسية من أجل التدخل وسلطة المراقبة يجب أن تعمل على أساس مجموعة من المعايير المحسنة، كما ينبغي التخلص من الخطر الأخلاقي من خلال توفير الحوافز المناسبة، إنشاء هيئة مراقبة وحيدة مخصصة للبنوك الكبرى ذات الأنشطة الدولية المتنوعة<sup>35</sup>.

كما ينتج عن عملية الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على بنك معين تصنيفه بنظام معتمد من معظم السلطات الرقابية عالمياً، والذي يدعى CAMELS RATING\*، ويهدف إلى إعطاء السلطات الرقابية فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك<sup>36</sup>، بتقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق<sup>37</sup>. ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات<sup>38</sup>، تتراوح من 1 إلى 5، فمن 3 إلى 5 يتطلب إجراءات تصحيحية، وكلما ساء فإنه قد يتطلب إجراءات أقوى مثل حل مجلس الإدارة، وقف النشاطات، وقد يصل الأمر إلى دمج البنك أو إلغاء رخصته. ونظام التصنيف وفق المعايير الدولية يتم كالاتي<sup>39</sup>:

التصنيف 1: وضع الفرع قوي ويحتاج إلى رقابة عادية.

التصنيف 2: وضع الفرع مرض وإن كان هناك بعض نقاط الضعف البسيطة.

التصنيف 3: وضع الفرع معتدل وهناك بعض الضعف في إدارة المخاطر، وأنظمة الضبط والرقابة، والتقييد بالأنظمة والتعليمات، ونوعية الأصول، ويتطلب هذا الأمر اهتماماً رقابياً أكثر من الاعتيادي، كما يتطلب اتخاذ إجراءات تصويب لنقاط الضعف سواء من الفرع أو من إدارته.

<sup>34</sup> سيد ربحان زامل: يوم الفصل، مرجع سابق، ص 46-47.

<sup>35</sup> Sebastian C, Moenninghoff, Axel Wieandt: Too big to fail ?! leçon de la crises financière, Revue d'Economie Financière, n°101, 1/2011, pp 250-252.

\* عناصر تصنيف البنك حسب نظام الـ CAMEL هي كما يلي: كفاية رأس المال (C) Capital Adequacy، جودة الأصول (A) Asset Quality، جودة الإدارة (M) Management Quality، إدارة الربحية (E) Earning management، درجة السيولة (L) Liquidity، position، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S) Sensitivity to Market Risk.

<sup>36</sup> خالد أمين عبدالله: نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها - المحلية والأجنبية -، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، ديسمبر 2011، ص 42.

<sup>37</sup> مخلف سليمان: نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012، ص 7.

<sup>38</sup> يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور: أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي

السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1، جويلية 2012، ص 69.

<sup>39</sup> خالد أمين عبدالله، مرجع سابق، ص 44.



التصنيف 4: وضع الفرع حدي وهناك نقاط ضعف جوهرية، ويوجد لدى الفرع مشاكل هامة أو ممارسات بنكية غير سليمة، ويتطلب رقابة حثيثة بالإضافة إلى برنامج تصحيحي من قبل الفرع أو الإدارة العامة.

التصنيف 5: وضع الفرع غير مرض، ويعاني من نقاط ضعف جوهرية وعلى مستوى عال من الخطورة، ويتطلب قيام الفرع وإدارته بإعادة هيكلة عملياته.

بالإضافة إلى استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للرقابة على البنوك ، والتي تجرى على البنوك لتحديد من التي تعاني من مشكلات وإصلاحها، والحد من احتمالات حدوث أزمة بنكية، فهي نظام يتم تنفيذه للتأكد من قدرة البنك على مواجهة احتمالات التعرض لعدة مخاطر، وذلك بتحديد ومراقبة مقاييس الأداء القائم على المخاطر في البنك " كأهداف حقيقية وتقديرية"، والتي تنبثق مباشرة من رؤيته وإستراتيجيته<sup>40</sup>، فهي تسمح بالتقييم الأفضل للمخاطر وتوقع طرق الخروج منها<sup>41</sup>، كما تقدم مؤشر عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد، ويتم تصميمها بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات لسيناريوهات محددة، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبار الضغوط<sup>42</sup>، والتي ينبغي أن يدقق فيها بعناية أكبر، خاصة في طرق النظر في نظام التسيير، قياس المخاطر المعززة، مدة الاستحقاق، مستوى الرأسمال الاقتصادي أو التنظيمي المدروس<sup>43</sup>.

ولتجنب الوقوع في مخاطر أزمة بنكية، يتعين تحديد مواطن ضعف البنوك في وقت يكون فيه متسع لتصحيحها، والتي لا تكون بادية عند معاينة أدائها السابق حين يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مشكلات ضاغطة. وللتقييم السليم لسلامة البنوك يتم إخضاعها لهذه الاختبارات، حيث تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل ظروف اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة، مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل<sup>44</sup>. وعليه فقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية، والتي أسند إليها دور جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك

<sup>40</sup> مجموعة QNB: تقرير الحوكمة السنوي 2013، ص 10.

<sup>41</sup> Christian Chavagneux: Quatre pistes pour éviter la prochaine crise financière, revue d'économie financière, hors série, 2008, p 445.

<sup>42</sup> البنك الوطني المصري: القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 جوان 2013، ص 31.

<sup>43</sup> Danièle Nouy: Bâle II face à la crise: quelles réformes ?, Revue d'Economie Financière, hors série, 2008, p 5.

<sup>44</sup> هيروكو أورا، ليليانا شوماخر: بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2013، ص 38.

والمساعدة على استعادة الثقة. وقد أتاحت هذه الاختبارات باعتبارها أداة من أدوات إدارة المخاطر، للبلدان من أن تقيم مدى حاجة المؤسسات المالية الرئيسية فيها إلى رأسمال إضافي، ربما من الأموال العامة<sup>45</sup>.

إن نتائج اختبار الضغوط يجب أن توفر معلومات فيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي إلى اندلاع أزمة ، وخاصة عند تغير نسب معينة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور كبير في الوضع المالي للمقترضين<sup>46</sup> ، والتي تؤدي إلى ارتفاع نسب التعثر وقياس أثرها وتناجها على أرباح/خسائر البنك وعلى نسبة كفاية رأس المال لاتخاذ التدابير اللازمة للاحتياط لها مستقبلا وذلك تماشيا مع تعليمات البنك المركزي وتعزيز إدارة المخاطر في البنك<sup>47</sup>.

#### الخاتمة:

شهد النظام النقدي والمالي الدولي خلال جميع مراحل العديد من الأزمات، فالاقتصاد يمر بدورات قد تكون قصيرة "دورة كيتشن"، متوسطة "دورة جوغلار" أو طويلة "دورة كوندراييف"، كما تعرض الاقتصاد العالمي لأحد أعنف الأزمات المالية التي عرفها التاريخ، والتي بدأت بواورها في صيف 2007 واشتدت منذ سبتمبر 2008، وكان لها انعكاسات على جميع دول العالم.

وقد تدخلت البنوك المركزية بهدف مواجهة الأزمة المالية العالمية، وذلك بضخها للسيولة بصفة مستمرة، القيام بعمليات تمويل طويلة الأجل، تنفيذ سياسيات تسيير كمي موجهة ركزت في معظمها على شراء أوراق مالية حكومية، لشراء السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية، تخفيض معدلات الفائدة وتوسيع نطاق الضرائب على القطاع البنكي.

بالإضافة إلى تقوية أجهزة التنظيم والرقابة البنكية وتطويرها وفق المعايير الدولية ، بإلزام البنوك باتخاذ التدابير اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي، للتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح وسليم، ولديها ما يكفي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها البنكية والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، كما يجب أن تكون جهات الإشراف على البنوك راغبة وقادرة على تقييدها في مجال تحمل المخاطر في مرحلة مبكرة، بمراجعة من التي يتعين أن يشملها نطاق التنظيم، بالإضافة إلى تصنيفها بنظام معتمد من معظم السلطات الرقابية عالمياً، والذي يدعى CAMELS RATING، ويهدف إلى إعطاء السلطات الرقابية

<sup>45</sup> هيركو أورا، ليليانا شوماخر: بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2013، ص 40.

<sup>46</sup> Danièle Nouy: Système bancaire et risque private equity/lbo, Revue d'Economie Financière, n°93, 2008, p 139.

<sup>47</sup> كابيتال بنك الأردن: التقرير المالي 2011، ص 80.

فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها، بالإضافة إلى استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للرقابة عليها.

#### قائمة المراجع:

- 1- أحمد شعبان مُجد علي: الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، ورقة مقدمة في ندوة "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 19-20 ديسمبر 2009.
- 2- البنك الوطني المصري: القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 جوان 2013.
- 3- اسم الكاتب غير موجود: مواجهة الأزمات، نهج جديد للوقاية من الأزمات وحلها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
- 4- بريش عبد القادر، غراية زهير: مقررات بازل (3) ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المنعقد يومي 19-20 نوفمبر 2013.
- 5- جين غوبات، ألكسندر شايو، سايمون غراي، آندي جوبست، كازوهيرو ماساكي، هيروكو أورا، مارك ستون: مخاطر السيولة النظامية، تعزيز صلاية المؤسسات والأسواق أمامها، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010.
- 6- جين غوبات، ثيودور بارنيل جونير، أندرياس جوبست، تورغوت كيسنباي، هيروكو أورا، تياغو سيفيرو، ليليانا شوماخر: كيف يمكن معالجة الشق النظامي في مخاطر السيولة، تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2011.
- 7- جيف غوتليب، غريغوريو إيمبافيدو، أنا إيفانوف: فرض ضرائب على التمويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012.
- 8- جميلة الجوزي: أسباب الأزمة المالية وجذورها، ورقة مقدمة في ندوة "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.
- 9- هيروكو أورا، ليليانا شوماخر: بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2013.
- 10- وشاح رزاق: الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
- 11- يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور: أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1، جويلية 2012.
- 12- كابيتال بنك الأردن: التقرير المالي 2011.
- 13- لورا كودريس، أديتيا نارين: إصلاح عيوب النظام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2012.
- 14- مارك ستون، كينجي فوجيتا، كوتارو إيشي: سلوك غير تقليدي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011.
- 15- مجموعة QNB: تقرير الحوكمة السنوي 2013.

- 16- مُجَد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.
- 17- مُجَد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 18- مُجَد جميل عزم: متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، ديسمبر 2011.
- 19- مخلف سليمان: نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012.
- 20- نشرة صندوق النقد الدولي، انخفاض أسعار الفائدة لفترة مطولة يمكن أن يعيد المخاطر المالية إلى الارتفاع، 11 أبريل 2011.
- 21- سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008.
- 22- سيد ربحان زامل: يوم الفصل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010.
- 23- عرفات تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- 24- صلاح الدين مُجَد أمين الإمام، صادق راشد الشمري: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFT نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011.
- 25- صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية، جوان 2011.
- 26- صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي العالمي، 17 أبريل 2013.
- 27- ربحان زامل: الفلسفة التنظيمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2009.
- 28- ريكاردو دافيكو، برايان جون غولدسميث: الميزانيات العمومية المتضخمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2012.
- 29- خالد أمين عبدالله: نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها — المحلية والأجنبية —، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، ديسمبر 2011.
- 30- Abdellah Ali Toudert: cycles et crises économiques, la Revue des Sciences Commerciales, n° 01, institut national de commerce, 2002.
- 31- Agnès Chevallier: l'économie mondiale 2009, La Découverte, Paris, 2008.
- 32- Bruno Colmant, Chantal Samson : l'année du krach, De Boeck & Larcier, Bruxelles, 2009.
- 33- Christian Chavagneux: Quatre pistes pour éviter la prochaine crise financière, revue d'économie financière, hors série, 2008.
- 34- Danièle Nouy: Bâle II face à la crise: quelles réformes ?, Revue d'Economie Financière, hors série, 2008.
- 35- Danièle Nouy: Système bancaire et risque private equity/lbo, Revue d'Economie Financière, n°93, 2008.
- 36- E. Barthalon: Crises financières : Un panorama des explications, Revue Problèmes Economiques, n° 2595, 16 décembre 1998.
- 37- Hocine Bénissad: la crise financière et économique : une chronologie simplifiée, El Watan, 11 décembre 2008.

- 38- Klein Laure: La crise des subprime, origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation, Revue Banque, Paris, 2008.
- 39- Michel Bialès ; Rémi Leurion ; Jean-Louis Rivaud : l'Essentiel sur l'économie, Berti Editions, Alger, 2007.
- 40- Sebastian C, Moenninghoff, Axel Wieandt: Too big to fail ?! leçon de la crises financière, Revue d'Economie Financière, n°101, 1/2011.